الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة السابعة عشرة | 19 ديسمبر 2024 م | 18 جمادى الآخرة 1446 هـ | الخميس | No. 5060

على هامش لقائه مع شخصيات اقتصادية واستثمارية

وزير خارجية البوسنة: الزيارة إلى الكويت جاءت لبحث الفرص الاستثمارية والمصالح المشتركة

بدأنا المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي وهي فرصة للمستثمرين للدخول إلى السوق الأوروبية عبر بلادنا والاستفادة من العمالة الماهرة

وزير خارجية البوسنة والهرسك المدين كوناكوفيتش خلال المؤتمر الصحافي

سفير البوسنة لدى دولة الكويت خلال المؤتمر الصحافي

الكويت ساندتنا دائما ونحتاج إلى الدعم خلال الفترة الحالية.. والسياحة الخليجية كسرت أرقاما قياسية العام الماضي

نصرت: استثمارات القطاع الخاص الكويتي فاقت نظيرتها الحكومية وندعو إلى انتهاز الفرص في مجالي الزراعة والطاقة المتجددة

"كونا": قال وزير خارجية البوسنة والهرسك المدين كوناكوفيتش إن زيارته إلى دولة الكويت تهدف لبحث المصالح المشتركة والفرص الاستثمارية والمشاريع المستقبلية بين البلدين الصديقين.

وأعرب الوزير كوناكوفيتش في تصريح للصحفيين على هامش لقائه أمس الأول الثلاثاء، مع شخصيات اقتصادية واستثمارية وأعضاء من جمعية المجلس الكويتي لرجال الاعمال في البوسنة عن شكره لدولة الكويت لدعمها ومساندتها بلاده في المرحلة السابقة مؤكدا حاجتها للدعم في المشاريع والاستثمارات خلال الفترة الحالية.

عناصر جذب سياحية

ودعا السياح الكويتيين إلى زيارة بلاده كاشفا عن زيادة سنوية كبيرة في عدد السياح من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى بلاده والتي "كسرت أرقاما قياسية خلال العام الماضي" ليستمتعوا بما تتمتع البوسنة من عناصر جذب سياحية مختلفة وطبيعة متنوعة من سواحل وجبال.

وأوضح أن بلاده حصلت على الضوء الأخضر لبدء المفاوضات للانضمام للاتحاد الأوروبي الأمر الذي يعتبر فرصة كبيرة للمستثمرين للدخول إلى السوق الأوروبية عبر البوسنة والهرسك والاستفادة من العمالة المهارة وانخفاض تكاليف الطاقة.

استثمارات القطاع الخاص

من جانبه قال سفير جمهورية البوسنة والهرسك لدى دولة الكويت نصرت تشانتشار إن الكويت من أوائل الدول التي دخلت للاستثمار في بلاده وذلك عقب الحرب مباشرة عبر الهيئة العامة للاستثمار وتحديدا في مصنع كبير جدا للحديد والصلب.

وأضاف أن استثمارات القطاع الخاص الكويتي فاقت في السنوات الماضية نظيرتها الحكومية داعيا المستثمرين الكويتيين إلى انتهاز الفرص المختلفة في بلاده خصوصا في مجال الزراعة والطاقة والمتجددة.

صورة جماعية

«الهيئة» تقوم بتطبيق برنامج تطوير منظومة البورصة

"أسواق المال": خطط إستراتيجية لرفع كفاءة الشركات المدرجة لدعم رؤية كويت جديدة 2035

تستند على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي والصادرة عن لجنة المدفوعات والتسويات

"الوسيط المؤهل" سيكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر الناجمة من تعاملات عملائه وتقديم الخدمات

أكدت هيئة أسواق المال أنها تسعى مع شركائها لتنفيذ خططها ومشاريعها الاستراتيجية، بهدف تنمية أسواق المال، علاوة على رفع كفاءة الشركات العاملة في السوق المالي مما يساهم في دعم رؤية "كويت جديدة 2035"

وأوضحت الهيئة في بيان لـ "كونا"، أمس الأربعاء، أنها تقوم بتطبيق برنامج "تطوير منظومة سوق المال"، الذي يعتبر أهم المشاريع المتضمن لتغييرات لمنظومة عمل السوق، خصوصا نظام ما بعد التداول، لتستند في هذا البرنامج على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي والصادرة عن لجنة المدفوعات والتسويات

أضافت أنها قامت بتجزئة البرنامج لمراحل عدة لتنفيذه، بهدف تسهيل انتقال السوق للعمل بالتغييرات الجوهرية، إذ تم تنفيذ المرحلة الأولى في مايو 2017، والثانية منها في أبريل 2018 وتم إطلاق الجزء الأول من المرحلة الثالثة في أبريل 2019

تغييرات في السوق

وذكرت أن المراحل السابقة ارتكزت على تنفيذ تغييرات في السوق، تهدف إلى زيادة كفاءة أنظمة التداول وما بعد التداول، وتعزيز ثقة المستثمرين بتلك الكفاءة، مع تكريس مقومات الشفافية في أنشطة التقاص والتسوية والحد من المخاطر، وغيرها من التطويرات التي من شأنها رفع مستوى الوساطة المالية.

وبينت أن من أبرز التغييرات في هذه المراحل كان تطبيق دورة التسوية الجديدة لتصبح ثلاثة أيام عمل بعد يوم التداول مع تحديد المواعيد المتعلقة باستحقاقات الأسهم والمساهمين المستحقين للتوزيعات لتتوافق مع الممارسات العالمية، إضافة إلى استحداث مفهوم الضمانات المالية لمواجهة مخاطر الإخفاقات.

وأكدت الهيئة أنها تسعى لاستكمال مراحل برنامج تطوير منظومة سوق المال، عن طريق إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة لافتة إلى أن مخرجات الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من البرنامج متعددة وجوهرية.

وأشارت إلى أن هذه المخرجات تتضمن إنشاء الوسيط المركزي واتمام "التسوية النقدية"، عبر بنوك التسوية ونظام البنك المركزي "كاسب"، مع مشاركة بعض البنوك التجارية، نظرا لرغبتها في تقديم خدماتها كبنوك تسوية لشركات الوساطة المؤهلة

وقالت إن المرحلة المقبلة من المتوقع الانتهاء منها بنهاية أبريل 2025، وتتضمن ترقية نموذج عمل شركات الوساطة المالية إلى نموذج "الوسيط المؤهل"، باستحداث ترخيص "وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية"، من قبل هيئة أسواق المال حيث تقدمت جميع شركات الوساطة المالية المسجلة في البورصة على طلب هذا الترخيص

أضافت أن "الوسيط المؤهل" يتمتع بصلاحيات ومسؤوليات أكبر مما هو متاح في نموذج الوساطة المالية الحالي، ومن أهم وأبرز هذه الصلاحيات هي استلام وإيداع وحفظ أموال وأصول العملاء في الحساب المجمع الخاص بالوسيط لصالح العملاء لدى أطراف مرخصة من قبل جهات رقابية في دولة الكويت

وأشارت إلى أن "الوسيط المؤهل" سيعمل تحت إشراف الشركة الكويتية للتقاص لإتمام عمليات التسوية والتقاص الناتجة عن عمليات تداول عملائه وإدارة المخاطر المتعلقة بهذه العمليات ومطابقة سجلاته مع الأطراف ذات الصلة

وذكرت أن "الوسيط المؤهل" سيصبح عضو تقاص من خلال الانضمام إلى الشركة الكويتية للتقاص – الكيان المسؤول عن تقديم خدمات الوسيط المركزي والتسوية والتقاص – نظرا لحفظ أموال وأصول العملاء من قبل الوسيط المؤهل سيكون باستطاعة الوسيط المؤهل تقديم خدمات ومنتجات مالية أكثر شمولا مما هو متاح حاليا والتي بدورها تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية

وأضافت الهيئة أنها قامت أخيرا بتعديل بعض أحكام خدمة التداول بالهامش حيث تضمن توسيع نطاق الأشخاص المسموح لهم بتقديم الخدمة لتشمل الشخص المرخص له لمزاولة نشاط الوسيط المؤهلوعددت مميزات "الوسيط المؤهل" إذ سيكون أكثر قدرة على إدارة المخاطر الناجمة من تعاملات عملائه وتقديم الخدمات بناء على تقدير الوسيط لملاءة كل عميل من عملائه مؤكدة أن اختبارات السوق الموسعة الشاملة تهدف إلى محاكاة منظومة ما بعد التداول بشكل شامل للتأكد من جاهزية الأنظمة التقنية والإجراءات الإدارية لدى جميع الأطراف المتقدمة لطلب ترخيص "الوسيط المؤهل"

في ثالث انخفاض على التوالي خلال ثلاثة شهور

الفائض التجاري للكويت مع اليابان يتراجع 15.3 بالمئة في نوفمبر

إجمالي الصادرات الكويتية إلى طوكيو انخفض بنسبة 13.9 % على أساس سنوي ليصل إلى 94.5 مليارين

الميناء الياباني

أظهرت بيانات حكومية يابانية أمس الأربعاء تراجع الفائض التجاري للكويت مع اليابان بنسبة 15ر3 في المئة في نوفمبر الماضي مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 69ر9 مليار ين (435 مليون دولار) في ثالث انخفاض على التوالي خلال ثلاثة شهور متأثرا بتباطؤ الصادرات.

وذكرت وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي أن فائض الكويت التجاري مع اليابان لا يزال إيجابيا رغم ذلك منذ 16 عاما وعشرة أشهر بفضل ارتفاع قيمة صادراتها مقارنة بالواردات منها.

وأوضحت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض بنسبة 13ر9 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 94ر5 مليار ين ياباني (594 مليون دولار) للشهر الثالث على التوالي فيما تراجعت الواردات من اليابان بنسبة 9ر8 في المئة لتصل إلى 24ر5 مليار ين (149 مليون دولار) في أول تراجع خلال شهرين.

كما انخفض الفائض التجاري لمنطقة الشرق الأوسط مع اليابان بنسبة 45ر5 في المئة ليصل إلى 480ر8 مليار ين (3ر1 مليار دولار) الشهر الماضي متأثرا بتراجع الصادرات المتجهة من المنطقة إلى اليابان بنسبة 23ر7 في المئة عن العام السابق.

ووفق التقرير انخفضت واردات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي شكلت 93ر8 في المئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان بنسبة 25 في المئة بينما ارتفع إجمالي واردات المنطقة من اليابان بنسبة 29 في المئة بفضل الطلب القوي على السيارات والآلات.

وأظهر التقرير تسجيل الاقتصاد الياباني – ثالث أكبر اقتصاد في العالم – عجزا تجاريا عالميا بلغ 117ر6 مليار ين (745 مليون دولار) في نوفمبر الماضي وذلك للشهر الخامس على التوالي وبنسبة تراجع تقدر بنحو 85ر5 في المئة مقارنة بنفس الفترة في العام الماضي.

ونمت الصادرات وفقا للتقرير بنسبة 3ر8 في المئة عن العام السابق بسبب المبيعات القوية لمعدات إنتاج أشباه الموصلات والمعادن غير الحديدية ومنتجات الأغذية فيما انخفضت الواردات بنسبة 3ر8 في المئة اثر تراجع فواتير النفط الخام وقطع غيار الإلكترونيات والفحم.

ولا تزال الصين أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.

تداول 311ر54 مليون سهم عبر 16123 صفقة نقدية بقيمة 51ر51 مليون دينار

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 89ر0 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشرها العام 89ر0 نقطة بنسبة بلغت 01ر0 في المئة ليبلغ مستوى 96ر7282 نقطة.

وتم تداول 311ر54 مليون سهم عبر 16123 صفقة نقدية بقيمة 51ر51 مليون دينار نحو 157ر10 مليون دولار

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 73ر16 نقطة بنسبة بلغت 25ر0 في المئة ليبلغ مستوى 99ر6649 نقطة من خلال تداول 224ر3 مليون سهم عبر 9696 صفقة نقدية بقيمة 26ر3 مليون دينار نحو 80ر2 مليون دولار

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 61ر5 نقطة بنسبة بلغت 07ر0 في المئة ليبلغ مستوى 42ر7802 نقطة من خلال تداول 87ر2 مليون سهم عبر 6427 صفقة بقيمة 25ر12 مليون دينار نحو 76ر6 مليون دولار

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 94ر8 نقطة بنسبة بلغت 14ر0 في المئة ليبلغ مستوى 31ر6515 نقطة من خلال تداول 145ر5 مليون سهم عبر 5318 صفقة نقدية بقيمة 17ر3 مليون دينار نحو 52ر7 مليون دولار

وكانت شركات (كميفك) و(الإماراتية) و(ع عقارية) و(يوباك) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (الكوت) و(الأولى) و(دلقان ع) و(بيت الطاقة) الأكثر انخفاضا.